دور الشركاء الجدد في تحقيق التنمية المحلية من منظور الحكامة في المغرب

Role of New partners from the perspective of governance in achieving local development in Morocco.

يونس رحيمة[1]، نورالدين فوزي [2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة ، rahima.younes@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة، fouzi.noureddine@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/17 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

تعتبر مقاربة الحكامة بمثابة الآلية المعدلة لصياغة علاقات التبادل بين مختلفالفواعل المجتمعية،في ارتباطاتها المتشعبة والهادفة الى ترسيخ المشاركة بمختلف مستوياتها باعتبارها أكثر مرونة وديمقراطية للتعامل مع المشاكل العامة،مما يفرز سياسات جديدة تتكيف مع الاحتياجات التنموية المحلية،لهذا عملت المغرب على اعطاء أهمية كبرى للحكامة وتوظيفها لتحقيق تنمية محلية بها.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الشركاء الجدد من منظور الحكامة في تحقيق تنمية محلية بالمغرب،من خلال التطرق لدور كل شريك على حدا ،والتطرق لأهم العراقيل التي تواجهه في أدائه التنموي.

كلمات مفتاحية:الشركاء الجدد،التنمية المحلية،الحكامة،المغرب،المجتمع المدني.

Abstract:

The approach to governance is considered to be a modified mechanism for the formulation of mutual relations between different actors in society, in its complex links aimed at strengthening participation at all levels, as it is more flexible and democratic in dealing with public problems.

This study attempts to highlight the role of new partners from the point of view of governance in achieving local development in Morocco, by addressing the role of each partner to an extent, and the main obstacles to its development performance.

Keywords: New partners; Local development; Governance; Morocco; Civil society.

المؤلف المرسل: يونس رحيمة، **الإيميل**: rahima.younes@univ-biskra.dz

مقدمة:

تمثل الحكامة نمطاً وأسلوباً يتوخى تحقيق المزيد من الانفتاح الديمقراطي على مستوى الحياة السياسية وهي أيضا مطلباً تدبيري اقتصادي وتنموي لإستنادها الى طرق رشيدة وفعالة في تسيير الشأن العام الوطني والمحلي وعبر اشراك الجميع،وبالتالي يجد هذا النمط من الحكم الأرضية المناسبة له ولتطبيقاته على المستوى المحلي لقربه من المواطن الذي يُعتبر الفضاء العام حسب هابرماس،حيث يستطيع بفضله تحقيق وضمان مشاركة فعالة ومباشرة،وهو ما يضيق المجال أمام تدخل السلطة المركزية(الدولة)ليفتح المجال أمام باقي الفواعل المجتمعية الأخرى.

والمغرب كغيره من الدول الطامحة لتحقيق تنمية محلية بها تكون بمثابة القاطرة التي تدفع قدماً باتجاه تحقيق التنمية الشاملة،حيث تبنت المغرب الحكامة وجعلت منها مقاربة ورؤيا تنموية –تستعين بها وعبر مؤشراتها من شفافية ومشاركة ومحاسبة،وبإشراك الشركاء الجدد من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني–قصد تحقيق اقلاع تنموي خصوصا على المستوى المحلي يستجيب لتطلعات الساكنة المحلية.

ومن هنا جاءت الاشكالية التالية:ماهي حدود مساهمة الشركاء الجدد من منظور الحكامة في تحقيق تنمية محلية في المغرب؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تحتاج منا لتفكيكها لأسئلة فرعية:

- فيما تتمثل مؤشرات وشركاء الحكامة؟
- ماالتنمية المحلية؟وما هي أهم ركائزها؟
- كيف يمكن للشركاء الجدد أن يكون لهم دور في تحقيق تنمية محلية بالمغرب؟
- ماهي القيود التي يمكن أن تحد من أدوار الشركاء الجدد من منظور الحكامة في تحقيق تنمية محلية في المغرب؟

كما وطرحت الدراسة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- ✓ الحكامة نمط حكم تدبيري،يقوم على اشراك جميع الشركاء في تدبير الشأن العام المحلي.

- ✓ لإنجاح المشاريع التنموية–خاصة منها المحلي–لابد من توفر بيئة مناسبة تتسم بجو تسوده الشفافية والمشاركة والمسؤولية والتنسيق بين جميع الشركاء.
- ✓ مساهمة الشركاء الجدد من منظور الحكامة في تعزيز فرص التنمية المحلية بالمغرب،مرهون بمدى استجابة النخبة السياسية وانفتاحها على باقي الفواعل المجتمعية.

أما المقاربة المنهجية المعتمدة فكانت المقاربة التشاركية وهي مقاربة تمكن وبالتساوي والفعالية جميع الأطراف المجتمعية المحلية من المشاركة والتدخل في التنمية،وبالتالي إعطاء السلطة للسكان المحليين في تدبير وتسيير شؤونهم على المستوى المحلي.

1. الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

1.2. مفهوم الحكامة

1.1.2.الحكامة لغة:

دون الإغراق في حفريات الأركولوجيا اللغوية،نشير في عجالة الى أن مصطلح الحكامة قديم قدم الإنسانية لها أصول في اللغة **Gouvernance**واللغات التي استعملتها فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة ثم انتقلت عبر العصور لعدد من اللغات،من بينها اللغة **Gubernance** واللغة اللاتينية **Kubernan**اليونانية العربية بها كلمات شبيهة مثلالحكم والحكمة والمحكمة والحكومة...وغيرها(محسن،عوض وكرم،خميس، 2013، صفحة 56)فالحُكمُ بالضم هو القضاء،والحاكم مُنَفْذ الحكم،وحاكمه إلى الحاكم دعاه وخاصمه والحِكمة بالكسر العدل والعلم والحلم والنبوءة،وأحكمه أتقنه فاستحكم ومنعه من الفساد(الفيروز آبادي، الصفحات 389-388)

2.1.2 .الحكامة اصطلاحاً:

***تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:**"هي تخصيص وإدارة الموارد استجابة لمشكلات جماعية تتسم بعدة سمات منها:المشاركة والشفافية والمساءلة،الفاعلية وسيادة القانون"(شروخ علي الدين، 2015، صفحة 102)

***تعريف ماركو رينجون وتيبولت Marcou Rangeon et Thiebault**: "إنها الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية،تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة" (شتيوي، 2019، صفحة 599).

إذن فالحكامة هي إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين على أساس مفهوم التعاقدContracteوالتشارك،Participation والتوافقConsonanceبالتالي هي مقاربة ورؤيا وفلسفة جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي مالي ،اجتماعي وسياسي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام والمجتمعي (الحكامة، 2019).

3.1.2.التعريف الإجرائي:

يمكننا القول أنها فلسفة حكم جديدة تهدف لإعادة ترتيب وهيكلة وتنظيم أدوار الحكومةلتحقيق تسيير فعال وعقلاني ورشيد للشأن العام والمحلي،وهي آلية سياسية اقتصادية اجتماعية تعمل على إضفاء المزيدمن الفعالية والنجاعةعلى الممارسات والسياسات عبر إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين.

4.1.2.أبعاد الحكامة:

للحكامة ثلاث أبعاد تتداخل في مجملها لتكون نمطا وأسلوبا للحكم الشامل،هدفه تحقيق مستوى عال من الرشادة.

- **البعد السياسي**:**Political Dimension**المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**:**Economic and SocialDimension**المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية،وكذا علاقتها بالاقتصاديات الخارجية و المجتمعات الأخرى من جهة ثالثة.
- **البعد التقني والإداري**:**Administrative Dimension** عي المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها.(حسن، 2004، صفحة 97).

5.1.2. مؤشرات الحكامة: تتباين وتختلف مؤشرات وخصائص الحكامة تبعا لتباين ولاختلاف الجهات والمؤسسات التي تبنت هذا النمط من الحكم التدبيري ،لذا سنتطرق لأهم المؤشرات والآليات :

- **المشاركة**:**Participation**أي أن يصبح من حق المواطنين الإسهام في صنع وتنفيذ السياسات العامة ما يعزز الاندماج الاجتماعي **Social Inclusion**ويحول دون اتساع نطاق التهميش على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية(شروخ علي الدين، 2015، صفحة 143).
- **الشفافية**:**Transparency**،أي أن الإجراءات الحكومية والقرارات وعمليات صنع القرار تكون مفتوحة لمستوى مناسب من التدقيق من قبل أطراف أخرى من الحكومة والمجتمع المدني وفي بعض الحالات من مؤسسات وحكومات خارجية(Gisselquist, 2012, p. 08) .
- **الحاسبة(المساءلة)**:**Accountability**أي أنه لابد من خضوع المسؤولين ومختلف المتدخلين والمشاركين في صنع السياسات العامة للمساءلة عن مخرجات سياساتهم ومدى مطابقتها للواقع ،والأهداف المسطرة في إطار الشفافية والعدالة واحترام القانون.
- **سيادة القانون**:**Rule of Law**أن تتسم الأطر القانونية وأحكامها بالعدالة ويتم تطبيقها دون تحيز لفئة أو شخص ما ،فالقانون يعلو ولا يُعلى عليه.
- **المساواة**:**Quality** بمعنى تكافؤ الفرص بين كل الفئات وبين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات و الكرامة دون تمييز(كربوسة، 2008، صفحة 05)
- **الفعالية والكفاءة**:**Effectiveness and Efficiency**أن تسعى الحكومة جاهدة لإنتاج مخرجات عامة عالية الجودة بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين(Gisselquist, 2012, p. 08).

الإجماع(التوافق):**Consensus-Orientation**حيث تتوسط الحكامة في المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع في الآراء حول المصالح الفضلى للمجموعة وقدر المستطاع بشأن السياسات والإجراءات (zerwal, 2019, p. 103)

- **الرؤية الإستراتيجية**:**Strategic Vision**ويتجلى هذا في قدرة الحكومة على توقع المشاكل والقضايا المستقبلية بناءا على البيانات والاتجاهات الحالية ووضع سياسات تأخذ في الاعتبار التكاليف المستقبلية والتغيرات المتوقعة.(Gisselquist, 2012, p. 08)

تعمل هذه المؤشرات بشكل وظيفي تكاملي تتداخل مع بعضها البعض ويصعب فصلها عن بعضها،على اعتبار أن الحكامة أسلوب حكم يشمل وجود مجموعة من الآليات التي تعمل كاستجابة طبيعية لمختلف احتياجات ومتطلبات المواطنين في صورة منظومة شاملة تتجسد عبرها هذه المؤشرات.

6.1.2. فواعل الحكامة:Actors of Governance

الحكامة كمنظومة شاملة ومتعددة تتضمن ثلاث ركائز وفواعل أساسية **Principle Actors** تعمل في تناغم وتناسق وظيفي بهدف تحسين و تجويد حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم وذلك في تشارك في المهام بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني،حيث يرى جيلي باكي **Gilles Pâques** :"أن الحكامة تعبر عن نماذج التكامل و التوافق بين النشاطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات و الفاعلين،فهو يتعلق بنظام يرتكز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات العامة و الخاصة والمدنية في التأثير على توجهات المنظمات و الأنظمة في اتجاه يخدم مصالح تلك القطاعات" (dalie, 2006, p. 40).

- **الدولة:State**طرأت تغييرات على الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وتنفيذها،حيث لم يعد بإمكانها تحقيق احتياجات أغلب المواطنين ما أدى بالدولة بتكليف السلطات المحلية أو اللامركزية ببعض الصلاحيات بالإضافة إلى إشراك بعض الهيئات المحلية و منظمات المجتمع المدني في المشاريع التنموية(حسن، 2004، صفحة 64)

- **القطاع الخاص:Privat sector** القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية بما يقدمه من قيمة مضافة،والقطاع الخاص نوعان:وطنيوأجنبي وهذا الأخير إضافة لكونه يشكل مورد أساسي للاقتصاد،يمكنه أن يشكل عنصر تهديد في نفسالوقت ومنافسة غير عادية للقطاع الخاص الوطني الذي يتسم بعدمالجاهزية والهشاشة حيثبإمكان القطاع الخاص الأجنبي تحويل الأموال والأرباح خارج حدود الدولة المستضيفة لهبكل سهولةمما يخلق معه صعوبات مالية ونقدية للدولة (شتيوي، 2019، صفحة 603).

- **المجتمع المدني:Civil society**يؤكد **آندرو كلايتون** وآخرون **Andrew Clayton & others** في مفهومه لمنظمات المجتمع المدني بأنها تلعب حاليا دور أساسي في إحداث التغييرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من المجتمعات،فالدور التقليدي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني هو تقديم الخدمات الاجتماعية في كلا من المجتمعات الصناعية والتنموية(Clayton, 2000, p. 05).

1.2. مفهوم التنمية المحلية

1.2.2. تعريف التنمية المحلية: Local Development اختلفت التعاريف المقدمة للتنمية المحلية انطلاقا من اختلاف التوجهات و الاقترابات المستعملة من قبل المفكرين و المنظرين وباختلاف توجهات المؤسسات الدولية.***تعريف آرثر دينهايم:**"الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي"(محمد عبد الفتاح، 2010، صفحة 54)وتقوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين:**الأول** يركز على المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية،**ثانيا** يهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة(عبد المطلب، 2001، صفحة 13).

2.2.2. التعريف الإجرائي للتنمية المحلية: إجمالا يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية مركبة ومتداخلة تحمل أبعادا سياسية اقتصادية واجتماعية ثقافية بيئية،يقوم بها شركاء عدة من قطاع عام ممثل بالدولة وسلطاتها المختلفة إلى القطاع الخاص وصولا إلى منظمات المجتمع المدني والسكان المحليين وتعمل كلها في إطار تشاركي لاستغلال كافة الموارد و الإمكانيات المحلية قصد تجويد الحياة على المستوى المحلي والارتقاء بها وبمستوى الخدمات المقدمة.

3.2.2. أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها على أرض الواقع منها:

*تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعه.

*القضاء على الفقر والجهل والتخلف.

*تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية.

*تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية عبر تقديم الدعم المادي والمعنوي له.

*دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور و الخروج من الفقر.

*التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة للمناطق الحضرية.(بن غضبان، 2015، صفحة 38.37).

4.2.2. خصائص التنمية المحلية: تتسم التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص أهمها:

–علمية: هي ليست عشوائية بل تقوم على أسس مدروسة وعمليات تخطيط دقيقة.

–نظامية: لا تتم عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة.

–ايجابية: ينبغي لها أن تكون ايجابية فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى أي من الجيد إلى الأجود.

–مستمرة: الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك التغييرات وكذلك هي متطلبات واحتياجات المواطنين.

–الشمول والتكامل: التنمية المحلية هي تنمية تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،بالإضافة إلى شمولها كافة قطاعات المجتمع الجغرافية و السكانية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء للعامة(عبد الحميد، 2009، صفحة 74.73).

5.2.2.ركائز التنمية المحلية:

*إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي لمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية(المشاركة الشعبية).

*تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة فساد.

*الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع أي اختيار المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن.

*الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود،فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدةأسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له(مصطفى خاطر، 2000، صفحة 48.47.46).

3.إسهام شركاء الحكامة الجدد في تعزيز فرص التنمية المحلية في المغرب:

عملت المغرب على إشراك فواعل جديدة في سعيها لتحقيق تنمية محلية تستجيب لتطلعات الساكنة،وإيمانا منها بأهمية التشارك والتعاون والتعاقد مع الشركاء الجدد في هذا المجال.

1.3.الدولة:

أعطت المغرب دورا فعالا للوحدات المحلية في إطار اللامركزية حيث تمكنها من لعب دور تنموي محلي الى جانب باقي الشركاء الاجتماعيين من قطاع خاص ومجتمع مدني في فضاء يسوده التعاون والشراكة من بينها المناطق والجهات والتي من أهم مهامها إعداد مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجهة ووفقا للتوجهات و الأهداف المعتمدة في المخطط الوطني وفي حدود الوسائل المتاحة اعداد المرافق العمومية من مستشفيات ومدارس ويقترح كل تدبير يتعلق باختيار الاستثمارات المراد انجازها بالإضافة إلى مجالات التشغيل،الماء،الطاقة،البيئة،التربية والتكوين المهني والثقافة والصحة الى جانب المناطق والجهات هناك أيضا العمالات والأقاليم والتي هي وحدات ترابية تشتمل على مجموعة من الجماعات الحضرية والقروية تعمل في نطاقها لتحقيق تنمية محلية(كواشي، 2011، صفحة 148).

حيث اعتمد المغرب على التخطيط الاستراتيجي الذي جاء به التعديل الأخير للميثاق الجماعي لسنة 2009 والذي ينص على إنجاز مخططات محلية للتنمية تعتمد بالأساس على تشخيصات ترابية تشاركية بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي للجماعة(آيت حاسو، 2019، صفحة 273)كما ساهم مسار الجهوية في إعطاء صلاحيات أقوى للجهات مما يمكنها من لعب دور تنموي محلي أفضل فعملت المغرب في سبيل تدبير الشأن المحلي وتحقيق تنمية محلية مجموعة من المخططات منها:مخطط الجماعة في أفق 2015 حيث أوضح وزير الداخلية المغربي السيد شكيب بنموسى يوم 2.01.2014 حول التصور المستقبلي للجماعات المحلية بالمغرب أن هذا المخطط يشمل ميدان التخطيط وتفعيل دور الإدارة المحلية وتعبئة الموارد المالية للجماعة و الاحترافية في تدبير مرافق الجماعة فعلى مستوى التخطيط أبرز الوزير أن هذا المخطط يهدف إلى تعزيز ثقافة التخطيط وتقوية الجماعات للتمكن من تفعيل مخططاتها ومشاريعها مبرزا أهمية التخطيط في تحقيق التنمية المحلية،في حين أن تفعيل دور الإدارة المحلية سيتم حسبه عبر هيكلة الإدارة التي يتعين أن تتوفر على تنظيم محكم ونظام معلوماتي و آليات تدبير حديثة وشدد على أهمية تحديث الموارد البشرية من خلال عدة أوراش آليات التوظيف لتمكين الجماعات من جلب أفضل الكفاءات وآليات التحفيز والتكوين للمورد البشري(الحكامة، 2019).

لقد أعطيت صلاحيات واسعة للجماعات الترابية بدءا بالجهة مرورا بمجالس العمالات وصولا إلى الجماعات والأقاليم الترابية فيما يخص برامج التنمية إذ حظي موضوعها بأولوية قصوى وذلك بتكريس تلك الأولوية على عدة مستويات من النصوص القانونية:الدستور والقوانين التنظيمية حيث وردت التنمية المحلية في دستور 2011في المواد

التالية 136.139.142.143.145.146 وإن دل هذا التكريس على شيء فإنه يدل على دعوة قوية وصريحة للجماعات الترابية للانخراط الكامل والقوي من أجل الإنكباب على وضع مخططات للتنمية المحلية كأولوية في جميع المجالات بما يضمن تنمية شاملة ومتوازنة لكل الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات الترابية كي تتحول إلى أوراش كبرى ومفتوحة قاعدتها الأساسية تحقيق التنمية،بقراءة للقانون التنظيمي للجهات رقم 111.14 لقد وقع النص على اختصاصات الجهة في مجال التنمية في عدة مواد:82.81.80.46.28.5 (الرسمية، 2015)من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تعد مجالا حيويا للجماعات الترابية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية المجال الفلاحي و النشاط السياحي و الصناعة التقليدية مدخلا نحو تحقيق التنمية المحلية،ومن تجلياته نذكر برنامج سقي مليون هكتار وتم إحداث صندوق القرض الفلاحي ومراكز الاستثمار الفلاحي وذلك من أجل تقديم مختلف المساعدات والتسهيلات والإرشادات والقروض إضافة إلى الإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاع الفلاحي،زيادة على المخطط الأخضر للفلاحة الذي جاء ليواكب التطورات وتحسين مردودية الفلاحة بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة وتعتبر الجماعات المحلية الترابية عضوا فاعلا في تسيير مراكز التجهيز الفلاحي حيث تتدخل من أجل إعداد وتهيئة القطاع الفلاحي السقوي عن طريق تخصيص اعتمادات في الميزانيات لبناء قنوات الري لترشيد استعمال عمليات السقي،كما أن مجالس الجماعات يمكنها كذلك مساعدة المزارعين في تطوير طرق ووسائل الري أمام ندرة المياه كما يعتبر رؤساء المجالس أعضاء في المجلس الإداري لمركز الأشغال للمجلس الإقليمي للغابات حيث يتم إخبارهم وإشراكهم في جميع الأنشطة الفلاحية و تربية المواشي وإعداد الهيدرومائي والاستثمار الغابوي في الجماعة (المحلية).

2.3.القطاع الخاص:

إشراك القطاع الخاص راجع لكون القرار الاقتصادي المحلي لم يعد وليد المقاربة الانفرادية في تدبير الشأن العام المحلي،بل أصبح يقتضي ضرورة إشراك بقية الفواعل المجتمعية الأخرى إلى جنب الدولة والقطاع الخاص بالمغرب تمكن من إحراز مكانة مهمة له إلى جنب الدولة وذلك من خلال جملة التسهيلات والامتيازات التي وفرتها الدولة لهذا الشريك حتى يتمكن من أداء دور تنموي محلي يساهم في تخفيف العبئ على الدولة من جهة،وتقديم خدمات تتميز بمستوى عال من الكفاءة والفعالية(الشرقي، 2006) بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يساهم في رفع نسبة الاستثمار من خلال القطاعات الإنتاجية التي تهيمن عليها المقاولات الخاصة بثلثي الناتج الداخلي الإجمالي وتزايد

نسبة الاستثمار التي تجاوزت 20% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006 كما أن التشغيل في القطاع الخاص يشكل 90% من إجمالي التشغيل والجهات الكبرى بالمغرب تساهم بنسبة 50% من الناتج الصناعي الوطني (الدار البيضاء الكبرى بنسبة50% ودكالة-عبدة بنسبة13 % وطنجة –تطوان بنسبة 9% لوحدها،وفي سنة 2008 شهد الإنتاج الصناعي تحقيق انجازات بارزة خاصة بفضل الأنشطة الكيماوية وشبه الكيماوية 25% والأنشطة المعدنية 15% والصناعات الغذائية 10%) (التنمية، صفحة 107.106).

أيضا ساهم القطاع الخاص بالمغرب وبالشراكة مع القطاع العام في المجال الفلاحي حيث وفي هذا الإطار ومن خلال نماذج لمشاريع همت مناطق مختلفة من المغرب،كمشروع الحفاظ على منطقة الحواض "الكردان"بجهة سوس ماسة حيث عانت هذه المنطقة بسبب ندرة المياه استفادت مؤخرا من تحويل لما يقارب 45 مليون متر مكعب من المياه على مساحة تقدر ب90 كيلومتر انطلاقا من مركب أولوز،المختار السوسي،الذي يمتد على مساحة مزروعة تقارب 10آلاف هكتار وهي مشاريع تم تمويلها من طرف الدولة وشركاء في القطاع الخاص وفلاحين،ويوجد في الأفق مشاريع أخرى كمشروع تحلية مياه البحر لسقي منطقة اشتوكة وتزويد سكان مدينة أكادير بالماء الصالح للشرب وهو مشروع ينتظر إتمامه في سنة 2021 حيث سيستفيد منه ما يقارب 1500 فلاح بالمنطقة(أخنوش، 2018).

3.3.المجتمع المدني:

يعد دستور 2011 دعامة رئيسية للتأصيل الدستوري للديمقراطية التشاركية **ParticipatoryDemocracy** في المغرب حيث ضمنت العديد من المقتضيات حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرار وعلى الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني**civil society** في إطار الديمقراطية التشاركية وأكدت على حقه في تقديم العرائض و الملتمسات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية(ماهير، 2019، صفحة 201).

نستشف دور المجتمع المدني من خلال الدور السياسي الكبير للعرائض حيث يتم من خلالها مراقبة الشأن العام الوطني و المحلي معا،عبر الدور التشريعي في تقوية مجال الرقابة على السلطة التنفيذية وفي مجال التشريع حيث أن هناك جمعيات ناشطة ومؤثرة حيث تضغط باتجاه معين مثلا جمعيات البيئة التي تنشط بصفة دورية،بالإضافة إلى آلية هيئات التشاور و الحوار التي نص عليها الدستور في الفصل 139 حيث تناط بها مهمة تفعيل المساواة

وتفعيل مقاربة النوع مع تعدد الهيئات على مستوى الجهة،وبالتالي جعلها آلية رهن إشارة متخذي القرار وشريكا في نفس الوقت(أهيري، 2019، صفحة 193).

من أهم المشاريع الكبرى التي شارك المجتمع المدني في تدبيرها وتنفيذها وحتى العمل على استدامتها كمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي يعتبر من أهم الآليات التنموية التي عمل المغرب على إدراجها ضمن مخططات التنمية الشاملة(أهيري، 2019، صفحة 197).

كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في بناء مبادرات الفعل السياسي المحلي و تفعيلها وذلك عبر تقديم مقترحات التسيير المعقلن للشأن المحلي و الجهوي وتفعيلها والضغط على المنتخبين المحليين من أجل ترشيد الإمكانيات المحلية بما يتلائم مع الحاجيات الواقعية ومحاربة التبذير والفساد واستغلال السلطة لأغراض شخصية وحزبية كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تأسيس مشاريع محلية نموذجية قائمة على إنشاء الثروات واستغلال الطاقات المحلية منها وتوقيع شراكات مع فاعلين ومستثمرين محليين وأجانب من أجل بناء مشاريع اقتصادية محلية وجهوية لأجل محاربة البطالة و الفقر و الهشاشة الاجتماعية وسوء التدبير الاقتصادي للإمكانيات المحلية،أما علىالمستوى الاجتماعي،لمنظمات المجتمع المدني القدرة والقوة على التأطير والمبادرة في ترسيخ ثقافة التضامن والتكافل بين شرائح المجتمع ومحاربة الأمية و العنف وتقديم المساعدات الاجتماعية للمعوزين و الفقراء و المرضى(آيت خراوش، 2015، صفحة 37)حيث بلغت نسبة مساهمة منظمات المجتمع المدني في الناتج الوطني الخام أكثر من 1% في حين تمثل فقط 0،2% في سوق العمل ،أما عدد المستخدمين المصرح بهم لصندوق الضمان الاجتماعي فوصل إلى 20ألف مستخدما ممن يعملون في 2000 منظمة مدنية من أصل مجموع أكثر من 160 ألف منظمة ويرجع ذلك بشكل ملموس إلى الصعوبة في الحفاظ على أطر ونخب كفئة وقادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل المدني المحترف(برادة، جهود المجتمع المدني المستقل من أجل التغيير، 2019).

4.قيود تحول دون أداء دور تنموي محلي فعال للشركاء الجدد من منظور الحكامة في المغرب:

على الرغم من وجود فضاءات واسعة تمكن فواعل وشركاء الحكامة من لعب دور في تحقيق التنمية المحلية في المغرب إلا أن هذا لم يمنع من وجود صعوبات وعراقيل تحد من إمكانية أداء دور فعال يستجيب لتطلعات الساكنة في تحسين مستوى معيشتهم عبر تحقيق تنمية محلية تتميز بالديمومة و الفعالية والرؤيا الإستراتيجية.

1.4.على مستوى الجماعات الترابية(المحلية):

تواجه الجماعات الترابية المحلية مجموعة من الإشكالات التي تحد من إمكانية إسهامها بشكل فعال في تحقيق تنمية محلية أهمها:

- ✓ مساهمة الجماعات الترابية "المحلية" في التنمية المحلية في المغرب تبقى محدودة نظرا لتعدد المتدخلين فيها وبالتالي فإن آفاق إخراج المشاريع التنموية من الحيز النظري الى أرض الواقع أصبحت تعترضها بعض المشاكل المرتبطة بإعداد عمل الجماعة خاصة بالنسبة للجماعات الفقيرة أو تلك المتعلقة بالنقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية والمالية و التنظيمية(كومغار، صفحة 31).
- ✓ عجز على مستوى المطابقة مع الواقع والمتطلبات الاجتماعية للساكنة.
- ✓ عجز على مستوى مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاصلة في المجتمع .
- ✓ عجز على مستوى التدبير والتنشيط التنموي المحلي وانعدام القدرة على الخلق والابتكار إذ يلاحظ عدم الاهتمام كون المرحلة هي مجرد انتداب غير دائم وتنعدم فيه التعويضات والمعاشات الأمر الذي يؤذي إلى نوع من الخمول.
- ✓ عجز وظيفي يتجلى في القدرة على استيعاب استراتيجيات التنمية المحلية،ومن العوامل أيضا التي تحد من دور المنتخب في عملية التنمية المحلية هناك أيضا ظاهرة الغياب بين المنتخبين والتي يكون لها أثر سلبي على سير المجالس الجماعية،وبالتالي فقدان الحيوية لدى المجالس الجماعية في تولي وظيفتها التنموية(كومغار، صفحة 156).
- ✓ استمرار تفشي ظاهرة الرشوة بشكل لافت للنظر داخل الوحدات الترابية.
- ✓ اللجوء المتكرر لآلية التعاقد الخدماتي مع شركات أجنبية مما أقصى المقاولة المغربية العاملة في نفس الخدمات التي يقوم بها الأجانب
- ✓ ضعف استعمال الوسائل المعلوماتية الحديثة في التعاطي مع متطلبات وحاجيات المواطنين اليومية،الأمر الذي يجعلنا أمام إدارة تقليدية 100% .
- ✓ غياب نهج شراكة فاعلة وفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة،وبين القطاع العام والمجتمع المدني من جهة أخرى.

- ✓ الاستقلال المادي والمعنوي المعبر عنه دستوريا يبقى بعيدا عن الممكن فأغلب الجماعات قاصرة عن ممارسة اختصاصاتها الذاتية وتلجأ في ميزانيتها إلى الاعتماد على أموال الدولة وتزكيات الأحزاب،بالإضافة إلى تكبيلها بمهام تسييرية تبتلع ميزانيتها وتمنع عنها فرص مهمة في الاستثمار داخل مجالها الترابي (الحكامة الترابية بالمغرب).

2.4.على مستوى المجتمع المدني:

- ✓ أغلب الجمعيات تعاني من خصاص مالي وتعتمد في تسييرها على إمكانياتها الذاتية فقط ولا تتوصل بأي منحة من طرف الدولة إلا القليل من التمويل،فالإعتمادات المالية الكافية تمكن المجتمع المدني من القيام بدوره في المجال التنموي والمشاركة،كثيرا ما تلجأ الى الاعتماد على المنح القصيرة الأمد من أجل تنفيذ المشاريع المحدودة وطبقا "لمؤشر استدامة المجتمع المدني لسنة2017" فإن نسبة التمويل العمومي المخصص للجمعيات المدنية من طرف الجهات الوزارية والمؤسسات الحكومية قدر بحوالي 423،6 بليون درهم(حوالي 681 مليون دولار) ويستهدف التمويل الحكومي –الذي يمر عبر عملية طلب العروض–بالخصوص المشاريع الموجهة لتنمية بعض المناطق رغم وجود شكوك حول الكيفية التي يصرف بها هذا التمويل، وفي مدى احترام معايير الكفاءة والشفافية(برادة، 2019).
- ✓ أصبح بعض الجمعيات المدنية يؤسس بناءا على التبعية الحزبية وخدمة المصالح أثناء الانتخابات فهناك أحزاب باتت تتصدر الانتخابات بسبب توفرها على تكتلات جمعوية هائلة تمكنها من الحصول على أصوات لا يستهان بها،فثقافة التسييس فرضت وجودها على أغلب القوى المدنية رغم كل المحاولات الدستورية والقانونية لقطع هذا الوصل.
- ✓ كثرة الجمعيات ذات الأهداف المتشابهة يثقل كاهل بنية المدنية حيث تضيع الأهداف الحقيقية لتأسيس الجمعية(أقلعي).

3.4.على مستوى القطاع الخاص:

يعاني القطاع الخاص بالمغرب مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تحول دون أداء دور تنموي مميز وفعال،أهمها:

- ✓ مشكل ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي لا تساهم بشكل أو بآخر في دعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية تتعلق هذه العوامل بمعدل الضريبة المفروضة على القطاع الخاص وظهور القطاع غير المنظم.

- ✓ مشكل ضعف الاستفادة من الدعم المالي خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- ✓ الصعوبات المتعلقة بالحصول على العقار لأجل توطيد الاستثمارات الخاصة حيث أن هذه العوامل مجتمعة تتجلى في ارتفاع تكاليف الإنتاج تؤثر بكيفية سلبية على نشاط المقاولات ومحيطها التنافسي(محول، 2013)
- ✓ تغليب عامل تحقيق الربح السريع لدى القطاع الخاص دون نظرته إلى تحقيق المصلحة العامة وتوفير الخدمات للمواطنين بأقل تكاليف ممكنة خاصة فيما يخص تدبير المرافق العامة المحلية ذات الارتباط اليومي بالمواطنين.
- ✓ دائما القطاع الخاص يستثمر في المجال الحضري دون أن تشمل استثماراته المجال القروي الذي يتوفر بدوره على مؤهلات تمكنه من لعب دور طلائعي في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني(محول، 2013).

رغم كل هذه القيود التي تحد من دور فواعل الحكامة في تحقيق تنمية محلية في المغرب،إلا أنها ليست قدرا محتوما بل بالإمكان تجاوزها والتقليل منها ولإعطاء مزيد من الفرص والإمكانيات لمختلف الفواعل المجتمعية للعب دور تنموي محلي ريادي يتسم بالفعالية والفاعلية وحسن الاستجابة لمتطلبات واحتياجات الساكنة المحلية بالمغرب ولا يكون ذلك إلا عبر تعزيز آليات الحكامة على المستوى المحلي لتسهيل الانطلاق الفعلي لتنمية محلية مستدامة.

5. خاتمة ونتائج الدراسة

خلصت دراستنا هذه الى التأكيد على أن الحكامة هي النمط التدبيري و التسييري المناسب المحقق لمتطلبات التنمية المحلية،نظرا لما توفره من مبادئ ومؤشرات الشفافية والمشاركة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية التي من شانها ترشيد السياسات والمشاريع التنموية على المستوى المحلي مع إشراكها لمختلف الفواعل المجتمعية والشركاء من قطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني لتوسيع خيارات وفرص التنمية المحلية ،حيث أعطت المغرب أهمية كبرى لمقاربة الحكامة عبر دسترتها والعمل على تجسيدها على أرض الواقع بمحاولة تنزيل مختلف النصوص و القوانين التي تسهل دورها في تفعيل فرص التنمية المحلية ،ولا يكون ذلك إلا في سياق يتسم بالمرونة و الفاعلية وحسن الاستجابة وبتوفير كافة الضمانات القانونية و السياسية لتسهيل إنجاح مساهمة مختلف الفاعلين.

توصيات:

لتحقيق تنمية محلية بتكاثف جهود فواعل الحكامة من دولة (السلطات المحلية)وقطاع خاص ومجتمع مدني لابد من الأخذ بعين الاعتبار بهذه الاقتراحات:

– دعم القدرات التدبيرية والتسييرية للجماعات الترابية(المحلية) وذلك من خلال:

*تعزيز الهياكل التنظيمية وتطوير أساليب التسيير الإداري وذلك باعتماد أساليب وتقنيات حديثة تواكب المستجدات على المستوى المحلي.

* الموارد البشرية المؤهلة والكفئة.

*حاجة الجماعات المحلية للإمكانيات وافتقارها للدعم وسلبيات التقسيم الترابي ومركزية القرارات وسلطات الوصاية.

– تعليم وتكوين مختلف الفاعلين وتنمية قدراتهم على مواجهة المشاكل و التعرف على الحدود والموارد المتاحة والمتوفرة ومن ثم ترشيد استغلالها.

–لابد من اعتماد مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة على حدا .

– لابد من تقاسم المسؤولية التنموية–إن صح التعبير– بين مختلف الشركاء على المستوى المحلي من سلطات محلية ممثلة بالجماعات الترابية وعمالات وأقاليم وجهات إضافة الى القطاع الخاص والمجتمع المدني ولا يكون ذلك إلا عبر خلق فضاءات للتشاور و والتداول والتبادل.

–تأهيل وتهيئة المجتمع المدني لجعله أكثر قدرة وقابلية للانخراط في عملية المشاركة في التنمية المحلية.

– تعزيز اللاتمركز الإداري واللامركزية بوصفها أفضل آلية للقرب أكثر من الساكنة واهتماماتهم المحلية من جهة،وتتيح لهم مراقبة وتتبع والتأثير بشكل مستمر وفعال في تدبير الشأن المحلي.

– ضرورة توفير الأرضية المناسبة لولوج القطاع الخاص التنمية المحلية عبر تخفيض من تكاليف الإنتاج بما يسمح له بدعم التنمية المحلية ،وتشجيع ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة ما تعلق بالجانب المالي وكذا تسهيل الحصول على العقار لأجل توطيد الاستثمارات الخاصة على المستوى المحلي.

- من أجل تحقيق تنمية محلية وفي جميع المجالات يجب البدء بإصلاح والاهتمام بالموارد البشرية والعمل على تطويرها على مستوى الجماعات الترابية(المحلية)وتفعيل أنشطتها داخل الإدارة المحلية لكي تستطيع خلق مناخ وثقافة تنظيمية وتدبيرية تساهم بشكل كبير في الرفع من مستوى الرضى لدى العاملين وهو ما سينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

- أخيرا لا يمكن تحقيق تنمية محلية بالمغرب ما لم تتوفر بيئة سياسية حاضنة ومنفتحة على باقي الشركاء الاجتماعيين في إطار ما تتطلبه الحكامة الرشيدة من تشارك في المهام والأدوار وبالأخذ بمعايير الحكامة من شفافية ومساءلة ومشاركة وسيادة دولة الحقوق والحريات.

قائمة المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

-بن غضبان فؤاد،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

-حسين رشوان،أحمد عبد الحميد،التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا اداريا بشريا،ا مؤسسة شباب الجامعة، لاسكندرية،2009.

-خاطرأحمد مصطفى،تنمية المجتمع المحلي. المكتبة الجامعية ،الاسكندرية،2000.

-خاطر أحمدمصطفى و محمد عبد الفتاح محمد،الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2010.

-شروخ علي الدين مرفت،الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، المكتب الجامعي الحديث، حلوان مصر،2015.

-عبد المطلب عبد الحميد،التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001.

-عوض محسن و خميس كرم،الندوة الدولية حول الديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة،2013 .

-الفيروز آبادي محمد بن يعقوب،القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة.

-كواشي عتيقة، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة. مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية ،ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2011.

-احزرير عبد المالك و بن يونسالمرزوقي وأهيري محمد، دور المجتمع المدني في تدبير الشأن العام الوطني،سلسلة الدراسات والدستورية،العدد الثاني،جويلية, 2019.

-حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح،مجلة المستقبل العربي العدد33/34،،نوفمبر, 2004.

-شتيوي علي و باري عبد اللطيف، الحكم الراشد:بين استيراد القالب الليبرالي وتصنيع النموذج المحلي،مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر،العدد الاول ،أفريل 2019.

-ابراهيم كومغار. مستقبل الحكامة المحلية من خلال القانون التنظيمي للجماعات المحلية. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 33/34.

-ماهير حكيمة، المجتمع المدني بالمغرب :بين نصوص الدستور وإكراهات الواقع. مجلة القانون و الأعمال،العدد (22) ماي, 2019.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية

-Clayton, Andrews and others, "Civil society organizations and serviceprovision", Programme paper, Switzerland,october,2000 .

-Girou ,dalie, "l'observe l'observateur perspective épistémologique sur l'usage de la notion de gouvernance pour liétude politique de l'administration politique". revue gouvernance,volume 03 (N)01Mai,2006.

-Gisselquist, Rachel M ,"good governance as a concept,and why this matters for development policy", (u. n. university, Éd.) working paper, march 30, 2012.

-Zerwal,sihem. Tadjine,farida , "good governance and development:a critical analyis of the relationshipe", the reviewer for political studies, volume03 (02),october, 2019.

ثالثا–مواقع الانترنت

-أحمد الشرقي. الشركات العشر المغربية الأولى تسيطر على النشاط الاقتصادي. تاريخ المعاينة 10 فيفري, 2019، من http://elaph.com/web/economics/2006/11192812html

-الجريد الرسمية. (23 جوان, 2015). ظهير شريف رقم 1.15.83 الصادر 7 جويلية 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 11.1.14 المتعلق بالجهات. المغرب.

-لجماعات المحلية، المادة 78.79.80.81.82 من القانون التنظيمي للجماعات.

-الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية، تاريخ المعاينة 18 جانفي, 2019، من hazbane-asso-dev-eco-so-arpdf-13<uploaded<web.com

-الحكامة،wikibooks. تاريخ المعاينة،12 ،12، 2019، من <wiki<https://ar.wikibooks.org

-الحكامة الترابية بالمغرب،تاريخ المعاينة 22 نوفمبر, 2018، من www.labodroit.com

-أقلعي رانيا،التنمية الترابية وأزمة الفاعلين الترابيين2018 ,december، تاريخ المعاينة 12, 2017، من www.alkanounia.com

-أخنوش رجاء خيرات،القطاع الخاص شريك في التنمية(2018)،تاريخ المعاينة2020،10،20من assabah<https://www.maghress.com

-محول علي،اشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية2013. تاريخ المعاينة 14 فيفري, 2020، من www.marocdroit.com

-كربوسة عمراني،الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر،2008، تاريخ المعاينة 30 2017 ,marse، من http://www.univ-chelf.dz/seminiaires2008/com dic p272016pdf

-برادة كاتيا،جهود المجتمع المدني المستقل من أجل التغيير، المعهد المغربي لتحليل السياسات،20نوفمبر, 2019، تاريخ المعاينة 30 جانفي، 2020، من mipa.institute

-آيت حاسو محمد،التخطيط الاستراتيجي و التغييرات المجالية:أسس ورهانات التنمية الترابية بالمغرب،مارس 2019.تاريخ المعاينة من https://researchate.net<publication<33197747

-آيت خراوش مصطفى،أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي المغرب أنموذجا،2015، مؤسسة مؤمنون بلا حدود:تاريخ المعاينة2019/02/10 https://www.mominoun.com